

Distr.: General
16 June 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، فضلا عن البيانين اللذين أدلى بهما السيد جون إيف لو دريون، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا؛ والسيد فيليب غوفين، وزير الخارجية والدفاع في بلجيكا؛ والسيد كولا أنكوراو، وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج في النيجر؛ والسيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية؛ والسيد نور الدين الري، وزير خارجية تونس؛ والسيد يوري لويك، وزير الدفاع في إستونيا؛ والسيدة كانديث ماشيغو - دلاميني، نائبة وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا؛ واللورد طارق أحمد لويمبلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية؛ وممثلوا إندونيسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفيت نام والولايات المتحدة الأمريكية في سياق المؤتمر عن طريق الفيديو بشأن الحالة في مالي، المعقود يوم الخميس 11 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الأمين العام

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس. وأعتذر لأنني سأضطر للمغادرة في الساعة العاشرة صباحاً لحضور بداية جلسة للجمعية العامة.

لا تزال الأزمات المتعددة الأوجه في مالي ومنطقة الساحل تلحقان خسائر فادحة بالإناس في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وتواصل الجماعات الإرهابية والإجرامية توسيع نطاق أنشطتها واستغلال التوترات الطائفية التي طال أمدها .

وأعرب عن خالص تعازينا في أعقاب عمليات القتل الأخيرة في وسط مالي التي قُتل فيها خلال الأيام القليلة الماضية ما لا يقل عن 100 مدني في هجمات وقعت في منطقة موبتي. كما أعرب عن تعازينا ليوركينا فاسو المجاورة، حيث لقي أكثر من 80 شخصا حتفهم في الشمال في هجمات منفصلة نسبت إلى جماعات إرهابية.

وقد أضاف مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) طبقة أخرى من التعقيد إلى حالة تتطوي على تحديات بالغة أصلاً، إذ تحاول الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة الاستفادة من الوباء .

ولم تسلم مالي من الفيروس، كما لم تسلم منه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي بعثة حفظ السلام لدينا في الميدان. وقد أصيب به أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة. وبينما تعافى العديد منهم، توفي اثنان من حفظة السلام ونشعر بالحزن لفقدانها.

ويشجعي العمل السريع الذي قامت به الحكومة للتصدي للوباء، بالتعاون الوثيق مع البعثة المتكاملة والشركاء الدوليين الآخرين. كما اتخذت البعثة المتكاملة تدابير مبكرة وعززتها بصورة متواصلة من أجل منع انتشار الفيروس مع ضمان استمرار تنفيذ ولايتها.

لقد مضت خمس سنوات على توقيع الأطراف المالية في الجزائر العاصمة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وعلى الرغم من التأخيرات المطولة في تنفيذه، فقد أحرز تقدم هام خلال العام الماضي. وعُقد حوار وطني شامل في مالي بمشاركة الماليين في الشتات. وأتاح ذلك الحوار فرصة للرجال والنساء الماليين للتعبير عن شواغلهم ومناقشة الحلول. كما أسفر عن عدد من القرارات ومكن الأطراف من إعادة التركيز على تنفيذ اتفاق باماكو.

وعقب إدماج 1 330 من المقاتلين السابقين من الحركات المسلحة في قوات الدفاع والأمن الوطنية، نُقل أكثر من 1 100 فرد إلى كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا كجزء من الوحدات المعاد تشكيلها التابعة للقوات المسلحة الوطنية. وستستأنف قريباً الإجراءات لإدماج 510 من المقاتلين الإضافيين ودفعة أخرى من 1 160 مقاتلاً من أجل بلوغ هدف 3 000 جندي مندمجين حديثاً بحلول منتصف عام 2020.

وشكل وصول أول وحدة أعيد تشكيلها في شباط/فبراير أول وجود رسمي للقوات المسلحة الوطنية في كيدال منذ أن سيطرت قوات المتمردين على المدن الرئيسية في شمال مالي في عام 2012. وستقوم

الوحدات المعاد تشكيلها، بمجرد تشغيلها بالكامل، بتعزيز القوات المسلحة الوطنية في شمال مالي. إن تعزيز وجود قوات الدفاع والأمن الوطنية هو مفتاح مكافحة الإرهاب واستعادة سلطة الدولة.

كما أنه سيمهد الطريق لزيادة نشر مؤسسات إدارة الدولة والعدالة على نحو مجد. ومن الأهمية بمكان الآن أن تبدأ جميع الوحدات المعاد نشرها عملها اقترانا بتهيئة الظروف اللازمة للاضطلاع تدريجياً بمسؤولياتها الأمنية المنوطة بها. ولهذا الغرض، نحتاج إلى تدابير عاجلة، بما في ذلك الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية للوفاء بالتزامها بتوفير المزيد من الهياكل الأساسية والمعدات والتدريب واتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التماسك.

ويكتسي إنشاء قوة شرطة مجتمعية نفس القدر من الأهمية لتحقيق الاستقرار في مالي ومكافحة الإرهاب. واتخذت خطوات لوضع الإطار التشريعي لإنشاء ونشر قوة شرطة إقليمية، وهو جانب رئيسي من جوانب عملية اللامركزية.

وكانت المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حاسمة في مساعدة الأطراف على التغلب على انعدام الثقة وحل العديد من المشاكل والتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق إعادة الانتشار. وهذا مجرد مثال واحد من بين أمثلة عديدة توضح الدور المحوري الذي تواصل البعثة المتكاملة القيام به في دعم الأطراف وتهيئة حيز لتحقيق عملية السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أعتتم هذه الفرصة لأثني على القيادة المتميزة لممثلي الخاص، السيد محمد صالح عناديف.

كما اتخذت خطوات لتفعيل منطقة التنمية الشمالية بغية تحسين الحياة اليومية للناس ومساعدتهم على التصدي للدوافع الكامنة وراء عدم الاستقرار، بما في ذلك الفقر والتخلف وانعدام الفرص للشباب.

وأجريت الانتخابات التشريعية في آذار/مارس ونيسان/أبريل بدعم من البعثة. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه، فإن عدد النساء المنتخبات أعلى بثلاث مرات مما كان عليه في الهيئة التشريعية السابقة ويمثل أعلى نسبة مئوية مسجلة على الإطلاق. بيد أن انخفاض نسبة المقترعين، مثلما رأينا في استطلاعات الرأي السابقة، يتطلب مواصلة الجهود من جانب جميع الجهات الفاعلة السياسية لتعزيز ثقة السكان في المؤسسات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، أذعن إلى الإفراج الفوري عن زعيم المعارضة سومايلا سييسي، الذي اختطف خلال الحملة الانتخابية.

ومن المتوقع أن يؤدي البرلمان الجديد، المنعقد حالياً، دوراً رئيسياً في سن الإصلاحات المؤسسية المتوخاة في اتفاق السلام، بما في ذلك من خلال إجراء استفتاء دستوري.

وهذه التطورات الإيجابية في معظمها تبشر بالخير. وأشجع الأطراف الموقعة على تعزيز الثقة المتبادلة والعمل معاً للحفاظ على الزخم في عملية السلام، التي لا تزال السبيل الوحيد إلى بناء مالي مستقرة سياسياً وأكثر أمناً. وقد أعرب ممثلي الخاص على استعداده لمواصلة توسيع نطاق مساعيه الحميدة بغية المساعدة في تهيئة الظروف لإحراز التقدم.

ولا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في وسط مالي، حيث لا يزال النشاط الإرهابي يوجج العنف بين الطوائف، مما يلحق خسائر فادحة بالسكان المحليين. ومما يشجعني جهود الحكومة والمشاركة

الشخصية لرئيس الوزراء، ولا سيما مبادرات الحوار المجتمعي. وقد أسفرت هذه الجهود عن بعض النتائج الإيجابية ولكن لا يزال هناك طريق طويل جدا ينبغي قطعه.

ولا تزال الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب ضرورية للحد من العنف في المركز، ويتعين على السلطات أن تبذل المزيد من الجهود لإثبات التزامها في هذا الصدد. وتوسع خطة التكيف التي وضعها البعثة المتكاملة إلى تمكينها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية المقررة، ولا سيما هدفها الثاني المتعلق بالمنطقة الوسطى لمالي.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على ضرورة تقديم مرتكبي الجرائم ضد حفظة السلام إلى العدالة. فقد قُتل ما مجموعه 128 من حفظة السلام نتيجة لأعمال كيدية، ولم يُسأل أي من مرتكبيها.

ويساورني القلق للدعاءات المتعلقة بعمليات القتل بإجراءات موجزة وإعدام ما لا يقل عن 38 مدنيا على يد القوات المسلحة المالية في قريتين في منطقة موبتي في نهاية الأسبوع الماضي، في حادث واحد، بمساعدة الصيادين التقليديين. وأرحب بإعلان الحكومة التحقيق في هذه الانتهاكات الخطيرة. وأدعو السلطات إلى بذل كل ما في وسعها لمساءلة مرتكبي هذه الجرائم البشعة.

وبالقدر نفسه ما تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. ومن المتوقع أن يزداد عدد المحتاجين إلى المساعدة إلى 5 ملايين شخص خلال الأشهر المقبلة. وأدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية سريعة وحازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا والتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 المزعزعة للاستقرار.

وأثارت نتائج الحوار الوطني الشامل لعام 2019 آمال الشعب المالي وهي تستحق التنفيذ بحق. وعليه يجب تلبية النداءات المتزايدة من جانب المجتمع المدني لتحسين الحوكمة والتصدي لانعدام الأمن، كما سُمعت خلال مظاهرات نهاية الأسبوع الماضي في باماكو. وأرحب بانفتاح الرئيس على الحوار في هذا الصدد.

وقد اتخذت البعثة المتكاملة والأمانة العامة خطوات هامة لتعزيز وجودنا وأنشطتنا في وسط مالي ولتوفير حماية أفضل للمدنيين. ولا تزال خطة التكيف التي وضعتها البعثة تمثل اقتراحا قابلا للتطبيق حتى تكون العمليات أكثر مرونة وقدرة على التنقل وتنفيذ بواسطة وحدات مصممة خصيصا وذات قدرات معززة - أهمها زيادة التنقل الجوي. وأتشجع للتعهدات التي قطعتها البلدان المساهمة بقوات خلال المؤتمر الأخير لتشكيل القوة التابعة للبعثة المتكاملة الذي عقد في أوائل أيار/مايو، بنشر قدرات متخصصة إضافية في البعثة.

وفي بيئة أمنية تزداد فيها التحديات، هناك حاجة ماسة إلى عتاد جوي إضافي لتمكين البعثة من مواصلة كفاءة تنفيذ ولايتها. وأكرر دعوتي إلى الدول الأعضاء لدعم الخطة عند النظر في الاشتراكات وميزانية البعثة، تمشيا مع التزاماتها بموجب إطار العمل من أجل حفظ السلام.

إن مكافحة الإرهاب مسؤولية مشتركة. وأثني على الجيش المالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الفرنسية لتصعيد عملياتها وتحسين تنسيقها في منطقة ليبياكو - غورما بهدف هزيمة الجماعات الإرهابية النشطة في تلك المنطقة الحرجة.

ولكن لا يوجد حل عسكري حصري للأزمة. ويجب أن تسير الاستجابات الأمنية جنبا إلى جنب مع استعادة سلطة الدولة والتنمية المستدامة. وبالمثل فإن احترام حقوق الإنسان في تنفيذ العمليات أمر أساسي.

وسيتوقف النجاح في مكافحة الإرهاب في مالي ومنطقة الساحل على قدرة المجتمع الدولي على الحفاظ على وحدته والالتزام بنهج شامل ومشترك.

وفي ذلك الصدد، يشجعي استمرار التزام شركائنا الرئيسيين. وأثني على فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي لقيادة تحالف الساحل الذي أنشئ في مؤتمر قمة باو في كانون الثاني/يناير. ويوفر التحالف إطارا أوسع لتنسيق مبادرات الأمن والتنمية والحوكمة في المنطقة.

ولا يزال الدعم المقدم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمرا حيويا. وفي ذلك الصدد، أكرر دعوتي إلى اتخاذ مجموعة شاملة من تدابير الدعم بتمويل من الاشتراكات المقررة، كي يتسنى تقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة. وأدعو أيضا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم المبادرات الإقليمية، بما في ذلك مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

ويتطلب بناء مالي مستقرة سياسيا وأكثر أمنا التزاما الجماعي والمستدام فضلا عن تقديم الدعم المستمر إلى البعثة المتكاملة. وندين بذلك لشعب مالي ومنطقة الساحل اللذين يستحقان مستقبلا أفضل.

المرفق الثاني

بيان الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا

[الأصل: بالفرنسية]

بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فقي محمد، أود أن أهنئ فرنسا على ترؤسها جلسة مجلس الأمن هذه، وأشكر جميع أعضاء المجلس على دعوتهم الاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي وبشأن إمكانية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

تجري مناقشة اليوم في سياق صعب في مالي وفي جميع أنحاء منطقة الساحل. ويمر ذلك الجزء من أفريقيا حاليا بأزمة ثلاثية - صحية واقتصادية وأمنية - بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية السائدة منذ أمد طويل في المنطقة، يجب علينا أن نعزز النظام القائم لكفالة الأمن في مالي وفي منطقة الساحل، وأن تكون البعثة المتكاملة محورا له.

لقد تدهورت الحالة الأمنية تدهورا شديدا لا سيما منذ النصف الثاني من عام 2019 في منطقة ليبيناكو - غورما، المعروفة باسم منطقة الحدود الثلاثة. وازدادت أعمال الجماعات الإرهابية المسلحة من حيث العدد والكثافة. ولا يزال العنف القبلي في وسط مالي مستمرا على الرغم من مختلف الاستراتيجيات التي تنفذها الحكومة. وأسفر استمرار هذه الاشتباكات عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين في الأسابيع الأخيرة.

وأدت الحالة الأمنية الصعبة إلى تفاقم الحالة الإنسانية وإضعاف احترام حقوق الإنسان، من حيث زيادة عدد المشردين ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.

استجابة لذلك أطلقت مالي مبادرة عسكرية جديدة، هي عملية ماليكو، وحقت نتائج ملموسة. وتم تعزيز القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويبدو أن آلية التعاون والتنسيق التي أنشئت في باو تعمل بشكل سليم. ويجري تنفيذ مبادرات أخرى منذ النصف الثاني من عام 2019، ولا سيما مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي قدمت دعما ماليا كبيرا إلى المجموعة الخماسية. وبالمثل، أعرب الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الذي عقد في شباط/فبراير عن تضامنه مع بلدان المنطقة بنشر قوة قوامها 3 000 فرد. ويجري تجميع هذه القوة حاليا. وبالطبع، علينا بالنسبة لهذا البعد الأمني أن نضيف الأنشطة المتعددة في مجال التنمية في إطار برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل.

وفيما يتعلق بالخطة السياسية، بعث إجراء حوار وطني شامل في مالي آمالا كثيرة. ونهنئ مالي على نجاحها عقب نتائج الحوار، في تنظيم انتخابات تشريعية ساعدت على إنشاء الجمعية الوطنية الجديدة. ويمكن لهذه الخطوة الهامة أن تيسر إجراء إصلاحات أكثر أهمية، ولا سيما الإصلاحات الدستورية. نغتم هذه الفرصة أيضا لتشجيع السلطات المالية على تنظيم انتخابات جزئية في المقاطعات التي لم تُجر فيها.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، أُحرز تقدم في نشر الجيش المالي المعاد تشكيله. وندعو السلطات المالية إلى مواصلة جهودها لاستكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

المعجلة، لأن نزع السلاح الكامل للحركات المسلحة والميليشيات هو وحده الذي يساعد على استعادة السلام في مالي.

ونرحب أيضا بتصويب سلطات مؤقتة في منطقتي تارودينيت وميناكا، ونشجع حكومة مالي على إكمال تلك العملية هذا العام. ونرحب أيضا بنقل المهارات والموارد إلى السلطات المحلية، فضلا عن تفعيل الشرطة الإقليمية.

وأخيرا، تأتي مناقشة اليوم في وقت يتوقع فيه تشكيل حكومة جديدة في مالي. ونأمل أن تتمكن الحكومة المقبلة من إيجاد زخم جديد في تنفيذ اتفاق السلام باعتماد جدول زمني جديد لاستكمال الإجراءات ذات الأولوية التي تم تحديدها بالفعل.

في الختام، لا تزال الحالة السياسية والأمنية في مالي وفي منطقة الساحل ككل صعبة وتتطلب جهودا متواصلة من المجتمع الدولي بأسره، لا سيما من أجل التنفيذ الأمثل لاتفاق السلام في مالي، الذي يشكل الإطار التوجيهي والسبيل لحل الأزمة المتعددة الأبعاد التي يمر بها البلد. إن دور البعثة في تنفيذ الاتفاق وفي تحقيق الاستقرار في البلد أساسي. وبناء على ذلك، يؤيد الاتحاد الأفريقي التجديد المقترح لولاية البعثة المتكاملة وفق ملاكها الحالي.

المرفق الثالث

بيان وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، جان إيف لودريان

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

إذ تولت فرنسا رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، فإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أترأس جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن مالي.

وتشكر فرنسا الأمين العام على تشريفنا بمشاركته في جلسة اليوم. وأرحب أيضا بحضور الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل ومالي والعديد من الوزراء في هذه الجلسة. إنه دليل على اهتمامنا الجماعي بالحالة في مالي، وخارجها، في منطقة الساحل.

بداية، أود أن أناقش التقدم المحرز على مدى السنوات الثماني الماضية، حيث يجب أن نتذكر من أين بدأنا. في عام 2012، احتل الإرهابيون شمال مالي، وحل فراغ سياسي. وفي عام 2013، تدخلت فرنسا، بناء على طلب السلطات المالية، لوقف تقدم الجهاديين نحو باماكو. وتم نشر القوة الأفريقية، وبعثة الدعم الدولية في مالي، ثم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتأمين الإقليم، وأجريت الانتخابات.

وتم التوصل إلى اتفاق للسلام والمصالحة في مالي برعاية الجزائر. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير في تنفيذ ذلك الاتفاق. وفي هذا العام، وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، عاد ألف جندي من الجيش المالي المعاد تشكيله، والذي يضم متمردين سابقين، إلى المدن الشمالية، بما في ذلك مدينة كيدال ذات الأهمية الرمزية. ولا يزال التقدم جاريا بشأن جوانب أخرى لاتفاق السلام، سواء فيما يتعلق باللامركزية أو تنمية الشمال أو مشاركة المرأة في عملية السلام.

لكن، وعلى الرغم من هذه المكاسب التي تحققت أحيانا بشق الأنفس، لا تزال الحالة في مالي ومنطقة الساحل هشة للغاية. وتواصل الجماعات الإرهابية ما تمارس من أعمال المضايقة. إن السكان المدنيين وجيوش بلدان منطقة الساحل، الذين أحیی شجاعتهم والتزامهم، يدفعون ثمنا باهظا. ولا تزال الحالة الإنسانية، التي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، تتدهور، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشردين داخليا واللاجئين. ولا تزال المصالحة بين مختلف المجتمعات المحلية تشكل تحديا. وأخيرا، فإن تغير المناخ جعل مالي والمنطقة بأسرها عرضة للخطر بشكل خاص.

ولكن فرنسا كلها ثقة. نحن نعمل مع دول الساحل، التي أضعف بعضها ولكنه ملتزم، وقد زاد المجتمع الدولي دعمه مع إطلاق الائتلاف المعني بمنطقة الساحل هذا العام، الذي سيعقد اجتماعه الوزاري الأول غدا. وعلى أرض الواقع، أدت هذه الدينامية إلى إنشاء آلية قيادة مشتركة بين القوة الفرنسية التي يبلغ قوامها 100 5 فرد، عملية بارخان، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

والنتائج تتحقق، مع انتصارات في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تحييد عبد المالك دروكدل، زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الأسبوع الماضي. كما تم إطلاق فرقة العمل تاكوبا، التي تضم قوات خاصة أوروبية مختلفة. أخيرا، ومع الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، التي أطلقت بالاشتراك مع ألمانيا، واصلنا جهودنا بشأن الحكم وعودة سلطة الدولة والإجراءات الإنمائية، وكل ذلك في إطار التحالف من أجل منطقة الساحل.

إن شهر حزيران/يونيه له أهمية كبرى بالنسبة لمالي، لأنه شهر تجديد ولاية البعثة. وفي ضوء التحديات المستمرة التي تواجه البلد، تظل البعثة المتكاملة أفضل أداة متاحة للمجتمع الدولي لدعم المالىين في طريقهم إلى السلام والأمن. ومن ثم فإن خطة التكيف التي تعتمد عليها البعثة المتكاملة، والتي أدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعمها، ينتظر أن تقضي لزيادة تحسين قدرات البعثة.

وفي المفاوضات بشأن الولاية الجديدة، التي ستبدأ في الأيام المقبلة، ستكون أولوياتنا هي تأكيد المهام ذات الأولوية للبعثة المتكاملة: تنفيذ اتفاق السلام، ودعم إعادة بسط سلطة الدولة، وحماية المدنيين في وسط البلد. ولكننا سنسعى أيضا إلى أن نحدد في الولاية الجديدة ما نتوقعه من الأطراف المالية، سواء الحكومة أو الجماعات المسلحة.

بعد خمس سنوات من توقيع اتفاق السلام، لا يزال المجتمع الدولي ينتظر أن يرى منها إحراز تقدم ذي مغزى. إن تصرفات بعض الجهات الفاعلة في استبدال سلطة الدولة في الشمال بشكل سافر غير مقبولة. يجب أن تواصل نزع سلاحها بموجب الشروط التي اتفقت عليها الأطراف. وعلاوة على ذلك، ما زلنا ننتظر تحقيق الإصلاحات السياسية والمؤسسية المنصوص عليها في الاتفاق. وفي هذا السياق، أود أن أكرر أن اتفاق السلام الناتج عن عملية الجزائر يجب أن يظل بوصلتنا، ويجب أن نسعى جاهدين لتنفيذه التام والكامل. ومن يعارضه، من أي جانب، سيواجه الجزاءات.

ويجب أن يكون تجديد ولاية البعثة المتكاملة أيضا فرصة للتذكير بمطالبنا فيما يتعلق بحماية المدنيين، واحترام القانون الدولي الإنساني، والوصول إلى المساعدات الإنسانية، وإعلاء حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد أعلنت الحكومة المالية عن إجراء تحقيقات في عدة ادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بعضها مزاعم ضد أفراد من قوات الدفاع والأمن. من الضروري تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال غير المقبولة إلى العدالة، كما تعهدت حكومة مالي. وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أذكر أيضا بأهمية المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة، التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم.

ونظرا لأن البعثة تعمل بالتعاون مع كيانات أمنية أخرى على أرض الواقع، فمن المهم أيضا تحديد أوجه التآزر الملائمة. ومن أجل وحدة مجلس الأمن، سندعو إلى توسيع نطاق دعم البعثة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن توضيح كيفية تقديم ذلك الدعم خارج الأراضي المالية.

تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بعمل ممتاز في أحد أصعب السياقات. وأنتي على التزام الأمين العام والتزام ممثله الخاص، السيد محمد صالح النظيف، وكذلك على التزام حفظة السلام.

إن فرنسا، إدراكا منها لمسئوليتها في هذه المسألة، حريصة على العمل عن كثب مع كل عضو في مجلس الأمن للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد الولاية.

المرفق الرابع

بيان وزير الخارجية والدفاع في بلجيكا، فيليب غوفين

أود أولاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته وحضوره جلسة اليوم، وأن أعرب من خلاله عن الامتنان لجميع موظفي الأمم المتحدة في مالي. وأحیی أيضاً الرئيس بويويا والتزام الاتحاد الأفريقي بالسلام والاستقرار والتنمية في مالي.

ونشجب مرة أخرى مقتل عدد كبير جداً من المدنيين والجنود في مالي في الأشهر الأخيرة وحتى في الأيام الأخيرة. وبالنيابة عن بلجيكا، أود أن أعرب عن تعازينا لأحبائهم، وكذلك لشعب مالي ولحكومتها.

ستحل الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي في عام 2015 في غضون أيام قليلة. وأود أن أشدد على أنه على الرغم من أن التقدم كان أبطأ بكثير مما كان مأمولاً، فلا بديل عن السلام ولا بديل عن اتفاق السلام لعام 2015.

لقد أحرز بعض التقدم بشأن الاتفاق: إعادة الانتشار الخجول لأجزاء من الجيش المعاد تشكيله في الشمال، وإنشاء هيكل إداري لا مركزي، مع النقل التدريجي للمسؤوليات والموارد، وإنشاء منطقة إنمائية للأقاليم الشمالية، وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي هي عملية حاسمة ترمي إلى منع استئناف العنف.

وأحیی أيضاً عمل لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، التي ستقدم تقريرها النهائي في غضون أيام قليلة. ولا بد من متابعة التقرير والاعتراف بالعمل الذي أنجزته اللجنة الدولية. ومع ذلك، فلا بد من الإشارة إلى أنه منذ توقيع اتفاق عام 2015، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل لا يضمن العودة إلى السلام الدائم. ويؤسفني أنه لم يتم الوفاء بمعظم المعايير التي حددها مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2019.

ولا تزال هناك تحديات، وسأشير إلى تحديين منها على وجه الخصوص. أولاً، يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن أولوية من أجل إضفاء الطابع المهني على القطاع واستعادة ثقة جميع المايين في أولئك الذين تتمثل مهمتهم في حمايتهم. ثانياً، تدعو الحاجة إلى الاهتمام بتمثيل جميع المايين - نساء ورجالاً في مؤسسات الدولة، وهو تمثيل لم يشهد بعد تقدماً من حيث التوازن، بالنسبة للمهام الانتخابية والإدارية على السواء. فبعد خمس سنوات من التقدم المتواضع، هناك حاجة ملحة إلى أن تبدي الأطراف إحساساً متجدداً بالمسؤولية في البحث عن حل وسط في تنفيذ اتفاق السلام.

ويمكننا جميعاً أن نرى ذلك - فالحالة في وسط مالي لا تزال تبعث على القلق الشديد على الرغم من إنشاء الإطار السياسي لإدارة الأزمات. وندعو الدولة بعد إصلاحها إلى إعادة الانتشار في أقرب وقت ممكن والوفاء بدورها السيادي المتمثل في حماية المواطنين، بدءاً بأضعف الفئات.

فالأمن والعدالة والتعليم هي ثلاث خدمات أساسية يمكن أن تساعد على تعطيل تجنيد الميليشيات المحلية والإرهابيين لأفراد المجتمع. وإنني مقتنع بأن إنهاء النزاعات القبلية ومكافحة الإرهاب ينطويان على تعزيز شرعية الدولة.

وأود أن أعتم هذه الفرصة لأثني على العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في دعمها لجهود الدولة. إن خطة التكيف التي وضعتها البعثة

مبادرة هامة في هذا الصدد، حتى وإن كنا نعلم جميعا أن عمل البعثة، التي ينتشر فيها أكثر من 80 جنديا بلجيكا، لا يمكن أن يُنظر إليه إلا كدعم لعملية سياسية.

وأود أن أذكر موضوعا هاما آخر: مكافحة الإفلات من العقاب. إن الشعور بالظلم، الذي هو من أقوى المشاعر، قد أثار بالفعل حالات تمرد. وأشجع مالي على الاستجابة لمفهوم الظلم باعتماد وتنفيذ سياسة وطنية إزاء الجريمة. وفي هذا الصدد، يؤسفني أن التحقيقات في ادعاءات إساءة المعاملة من جانب قوات الدفاع والأمن لم تؤد إلى تقديم المتهمين إلى المحاكمة. ومما يؤسف له بنفس القدر عدم محاكمة مرتكبي الجرائم المزعومة ضد حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة. وبناء على ذلك، أود أن أؤكد من جديد على أن بلجيكا ستترصد بعناية تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الدولية.

لقد تأخر حل الأزمة التي وضعت مالي على جدول أعمال مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، تتجاوز بعض المسائل في مجملها الأزمة المالية بمعناها الأدق، بما في ذلك الأزمة الصحية العالمية التي نواجهها، وتغير المناخ، والتهديد الإرهابي الإقليمي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولكن هناك أيضا تحديات داخلية كبيرة. وعوضا عن محاولة غض النظر عنها أو البحث عن كبش فداء، أدعو جميع الجهات السياسية الفاعلة ذات النوايا الحسنة في مالي إلى مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها. وينبغي أن تعرف أن بإمكانها الاعتماد على بلجيكا لمساعدتها ودعمها على الطريق الذي شقته لنفسها.

المرفق الخامس

بيان وزير النيجر للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج، كالا أنكوراو

أود في البداية أن أرحب بالسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وبالسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، على إحاطتهما الممتازين وعلى جهودهما الشخصية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي بصفة خاصة ومنطقة الساحل بصفة عامة.

وأود أن أشكر بصدق السيد جان - إيف لو دريان، وزير خارجية فرنسا، على اختياره تنظيم جلسة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خلال رئاسة بلده لمجلس الأمن هذا الشهر.

كما أود أن أرحب بمشاركة نظرائي من الوزراء في هذه الجلسة الهامة جدا بشأن منطقة الساحل. إن وجودهم دليل على اهتمامهم بالبعثة المتكاملة.

لا يمكن إنكار ما بذلته البعثة من جهود أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار التدريجي في مالي. غير أن ما يؤسف له أنها تحققت بتكلفة باهظة من الخسائر في الأرواح البشرية لأفرادها، ويرجع ذلك في معظمه إلى الهجمات الجبانة التي شنتها الجماعات الإرهابية المسلحة، التي لم تحترم الهدنة الإنسانية الدولية التي دعا إليها الأمين العام من أجل التصدي لجائحة فيروس كورونا. وبناء على ذلك، أود أن أشيد إشادة صادقة بالبلدان المساهمة بقوات على كرمها وأن أتقدم بأحر التعازي إلى الأسر المكلومة على خسائرها.

وعلى الرغم من أعمال العنف الناجمة عن الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات الإرهابية المسلحة وعن النزاعات القبلية، أحرز تقدم ملموس في عملية السلام في مالي ولا سيما منذ إجراء الحوار الوطني الشامل في كانون الأول/ديسمبر 2019، الأمر الذي شكل معلما بارزا لشعب مالي في التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أظهر إجراء الانتخابات التشريعية في 29 آذار/مارس بوضوح للعالم، في ظل تزايد التهديدات، تمسك شعب مالي بالقيم الديمقراطية ورغبته في العودة إلى السلام والاستقرار في البلد. كما أحرز تقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث فازت النساء بنسبة 30 في المائة من المقاعد التشريعية.

ومن بين الأمثلة الأخرى على التقدم المحرز، نرحب بنقل المسؤولية عن تقديم الخدمات إلى السلطات المحلية، وإن كان ذلك تدريجيا. ومع ذلك، نلاحظ أن الإصلاحات الحاسمة الأخرى متأخرة، مثل إنشاء الشرطة المحلية، وإعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية، وإعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها في الشمال. وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لهذه الإصلاحات التي يشكل تأخيرها عقبة هامة أمام تنفيذ اتفاق السلام لعام 2015.

وترحب النيجر بالدعم الحازم الذي تقدمه البعثة المتكاملة في سياق تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة تدريجيا في وسط مالي. وتشجعنا أيضا خطة التكيف التي وضعتها البعثة المتكاملة لمناطق وسط مالي، عملا بالقرار 2480 (2019). ومع ذلك، نشير مع القلق إلى عدم وجود موارد كافية لتنفيذ

الخطة. وفي هذا الصدد، نحثّ المجلس على النظر بعين التأييد في تخصيص موارد مالية إضافية، وهو أمر لا غنى عنه للتنفيذ الفعال للخطة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل بالتعاون مع القوات الدولية، بما في ذلك قوات عملية بارخان. ويسرنا أن نلاحظ، كما أقر مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، أن وتيرة عمليات القوة المشتركة قد تحسنت حيث حققت انتصارات هامة على الإرهابيين. واضطلعت القوة المشتركة، منذ إنشائها في عام 2017، بعدة عمليات كبيرة وفقا لولايتها. وهذا اعتراف بالحاجة إلى تقديم دعم كاف ومستمر ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة حتى تتمكن من الوفاء بمهمتها الهامة. وترحب النيجر بتغيير موقف القوة المشتركة وشكلها الحالي.

ومما لا شك فيه أن تنسيق الإجراءات من خلال آلية القيادة المشتركة للعمليات في منطقة الساحل، ومقرها نيامي، هو خيار ممتاز، حيث أنه سيدعم نشر الاتحاد الأفريقي قريبا لقوة قوامها 3 000 فرد لدعم بلدان الساحل في حربها ضد الإرهاب.

وتوفر الحالة في منطقة الساحل، ولا سيما في مالي، حجة مؤيدة لمواصلة عمل البعثة المتكاملة. وفي هذا الصدد، تود النيجر أن ترى توافقا في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن ولاية البعثة المتكاملة وميزانيتها وحجمها وقدرتها التشغيلية.

ولا تزال النيجر تعتقد أن قوات البعثة المتكاملة ينبغي أن تكون أقوى وأشد بأسا في مواجهة الهجمات الإرهابية البالغة الوحشية، التي لا تميز بين قواتنا الدفاعية والأمنية ولا قوات شركائنا في عملية بارخان، ناهيك عن السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتدعو النيجر جميع الدول الأعضاء إلى توفير القدرات اللازمة وتعبئة الموارد الكافية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وفقا لالتزاماتها بموجب مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن إنشاء لواء للتدخل السريع في إطار البعثة، على غرار اللواء المنشأ في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن أن يزيد من فعاليتها. وترى النيجر أن من الضروري أن يحشد الجميع قواهم من أجل كفالة بقاء دول الساحل الخمسة وسكان المنطقة البالغ عددهم 80 مليون نسمة. ومن الضروري بنفس القدر أن تواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم البالغ الأهمية للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ونعتقد أنه يمكن، من خلال التزام المجتمع الدولي، تحقيق المزيد وبصورة أفضل من أجل الصالح العام العالمي، ألا وهو، السلام.

في هذه المرحلة من ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أكرر طلبنا، الذي قُدم عدة مرات، الموافقة على إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يضفي عليها مزيدا من الشرعية ويكفل لها تمويلا يمكن التنبؤ به.

وعشية تجديد ولاية البعثة المتكاملة، نشكر الأمين العام على تقديمه خيارات إلى المجلس لتعزيز دعمه للقوة المشتركة. ويرى وقد بلدي أن أفضل خيار هو الخيار الذي من شأنه أن يسمح بتقديم تمويل يمكن التنبؤ به ودعم متعدد الأوجه من أقرب نقطة ممكنة إلى الكتائب وتنمية القدرات المحلية في مجال تقديم الخدمات، من بين أمور أخرى، مع كفالة حماية الإنجازات الحالية في الوقت نفسه.

وتواجه منطقة الساحل اليوم العديد من التحديات التي تتطوي على مخاطر يمكن أن تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. ولذلك، فقد حان الوقت لكي يبعث مجلس الأمن، من خلال تجديد ولاية البعثة المتكاملة، برسالة تضامن قوية مع شعوب المنطقة وأن يوجه تحذيرا حازما إلى الإرهابيين بأن العالم لن يحجم عن التصرف في مواجهة مخططاتهم الإجرامية.

بيان وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، ميغيل فارغاس مالدونادو

في البداية، نعرب عن خالص تعازينا لأسرتي الضحيتين ولحكومتي وشعبي كمبوديا والسلفادور في وفاة اثنتين من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مؤخرا بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن الجائحة تزيد من حدة الخطر الكبير الذي يواجهه هؤلاء المدافعون عن السلام كل يوم.

وبالمثل، ندين بشدة الهجمات الجبانة على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بما في ذلك الهجوم الأخير في شمال مالي الذي راح ضحيته ثلاثة من أفرادها من تشاد. ونقدم بأحر تعازينا إلى أسر الضحايا وحكومة وشعب تشاد.

فالهجمات من هذا القبيل، والتي تتزايد بصورة متكررة ومميتة، تؤدي بصورة عشوائية، ليس بحياة أفراد البعثة وأفراد القوات الوطنية والدولية فحسب، ولكن أيضا بحياة مئات المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وخلال كل فترة جرى تقييمها، كان المدنيون هم الضحايا الرئيسيون للجماعات الإرهابية المتوطنة والعنف القبلي.

ولم تكن الفترة الأخيرة استثناء لذلك، حيث شهدنا تدهورا مثيرا للقلق في الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل، بما في ذلك بوركينا فاسو والنيجر، حيث واصلت الجماعات الإرهابية موجة العنف ضد قوات الأمن والمدنيين، وكذلك فيما بينها، فيما تتنافس على السيطرة على مناطق النفوذ التي تعاني من محدودية وجود الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن أثر جائحة كوفيد-19 على مالي ومنطقة الساحل، الذي تستغله الجماعات الإرهابية لزيادة هجماتها وتحدي السلطة، يبعث على القلق أيضا، بوصفه عنصرا إضافيا من عناصر الحالة الأمنية المعقدة السائدة والذي يؤدي إلى تقاوم الأزمة الإنسانية القائمة إلى مستويات مثيرة للجزع.

وفي الوقت الذي تواجه فيه البشرية واحدا من أكبر تهديداتها جراء جائحة كوفيد-19، فهنا وأيدنا، استنادا إلى المبدأ والمنطق، الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع النزاعات خلال الجائحة من أجل تركيز الموارد والاهتمام على السكان المحتاجين. ومع ذلك، فإن الحقيقة المحزنة هي أن مالي ومنطقة الساحل لا تزالان تعانيان من عدم الاستقرار ومن هيمنة العنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية وذلك الناتج عن النزاعات القبلية، مما يدعونا إلى إعادة تأكيد التزامنا وتعزيز دعمنا، نظرا لتعدد التحديات وما يقابل ذلك من حاجة إلى إيجاد حلول شاملة لتحقيق السلام والأمن.

ونكرر تأكيد أهمية الحفاظ على الزخم وتعزيز الإنجازات التي تحققت حتى الآن في مالي ومنطقة الساحل بدعم أساسي من البعثة المتكاملة بغية التنفيذ الفعال، دون إبطاء، لاتفاق السلام والمصالحة في مالي بوصفه أكثر المسارات قابلية للاستمرار نحو تحقيق الاستقرار السياسي والأمن في البلد. وننوه ونشيد بالحكومة والأحزاب فيما يتعلق بالتقدم المحرز في المجالات ذات الأهمية البالغة منذ اختتام الحوار الوطني الجامع.

وبخصوص تمكين المرأة، من المشجع أن نرى انتخاب 41 امرأة في الجمعية الوطنية في انتخابات أيار/مايو، وهو ما يزيد بواقع ثلاثة أضعاف عن عدد النساء في الهيئة التشريعية السابقة، وذلك بفضل

مشاركتهن الكبيرة والواسعة النطاق في عملية السلام والحياة السياسية في مالي. ونحث على مواصلة إحراز تقدم لزيادة مشاركة المرأة وتدريبها وقبولها في مختلف هيئات صنع القرار.

وبالمثل، فإن التقدم المحرز في إعادة توزيع وحدات الجيش المالي المعاد تشكيلها في شمال البلد، بدعم أساسي من البعثة المتكاملة، أمر مشجع أيضا، شأنه في ذلك شأن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تحقيق استقلال أكبر لمالي في الدفاع عن أراضيها.

وفي ضوء تجديد ولاية البعثة المتكاملة، ينبغي أن ندرك أن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في مالي ومنطقة الساحل لا تزال محفوفة بالمخاطر وأن نعي التقدم المحرز حتى الآن والتعديلات التي يلزم إدخالها لزيادة فعالية الدعم المقدم. وندعو إلى تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.

أخيرا، نؤكد أهمية إرساء المسؤولية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب، مما يعزز مصداقية وقبول الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

بيان وزير خارجية تونس، نور الدين الري

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأكرر تأييدنا لجهودها الرامية إلى جعل هذا الجهاز الحيوي أكثر فعالية واستجابة للتحديات العديدة التي نواجهها.

وأود أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأكد لهما دعم تونس الكامل لرؤيتهما المتمثلة في أن يعم السلام والرخاء مالي، ويشكل أعم منطقة الساحل.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أفراد البعثة المتكاملة وأن أثني عليهم لما يبذلونه من جهود وتفانيهم من أجل الوفاء بولاية البعثة، على الرغم من الظروف الصعبة، ولأعرب عن تعازينا لأسر الجنود الذين سقطوا في الخدمة.

لا تزال الحالة في منطقة الساحل تتسم بتدهور البيئة الأمنية بسبب الهجمات الإرهابية المستمرة التي تستهدف قوات الأمن والمدنيين، والتي تتفاقم بسبب العنف القبلي وآثار تغير المناخ، ومؤخرا، أثر جائحة فيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنطقة تعاني من الشلل بسبب الاتجار عبر الحدود والجريمة المنظمة على نطاق واسع.

وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال السلطات المالية والشعب المالي ملتزمين بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع في الجزائر العاصمة في عام 2015، والذي لا يزال العملية الوحيدة القابلة للاستمرار التي تفضي إلى تحقيق الاستقرار والأمن وبناء الدولة في مالي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في العملية الانتقالية، كما يتجلى في اختتام الحوار الوطني الشامل للجميع، فضلا عن إجراء الجولة الثانية الناجحة من الانتخابات التشريعية التي شهدت، على نحو يرضينا كثيرا، ترشيح وانتخاب عدد كبير من النساء. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه كلما زاد عدد النساء وممثلي المجتمع المدني والقيادات المجتمعية المشاركين في تنفيذ الاتفاق، تحسنت فرص تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في مالي.

وبينما تعمل البعثة المتكاملة في بيئة أمنية تنطوي على تحديات بالغة الصعوبة وتحاول التكيف مع تطور الحالة في مالي، فقد أظهرت قدرتها على الاضطلاع بولايتها والتصدي لمهام متعددة تتراوح بين تيسير تنفيذ الاتفاق وحماية المدنيين ومساعدة السلطات المالية في ممارسة سيطرتها التشغيلية الكاملة على المناطق التي كانت تخضع سابقا لسيطرة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وخاصة في شمال البلد. وتتسم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها بأهمية حاسمة في هذا الصدد. وتفخر تونس بالمساهمة في عمليات البعثة المتكاملة من خلال وحدة للنقل الجوي، والتي كان لها دور فعال في تحقيق تقدم مؤخرا على مختلف الجبهات.

ونقدر أيضا دعم البعثة المتكاملة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل. وقيام البعثة المتكاملة بتوفير المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي أمر بالغ الأهمية لتفعيل القوة المشتركة، ونشكر الاتحاد الأوروبي على تمويله. ومع ذلك، وكما هو مبين في تقارير الأمين العام، فإن نموذج الدعم الحالي له حدوده. وإلى جانب الخيارات التي حددتها الأمانة

العامّة للتغلب على تحديات النقل، تعتقد تونس أن القوة المشتركة جديرة بحزمة دعم شاملة، تُمول من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من أجل العمل بشكل كامل وفعال في جميع أنحاء المنطقة. ومن شأن ذلك أن يكفل تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به للقوة وأن يعفي البعثة المتكاملة في الوقت نفسه من عبء ثقيل، مما يسمح لها بتكريس جهودها بالكامل لدعم عملية السلام في مالي.

إن السلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل أمران حيويان، ليس للمنطقة فحسب، بل أيضا للقارة الأفريقية بأسرها وحتى خارجها. ويشهد مؤتمر قمة بو، الذي عُقد في فرنسا في شهر كانون الثاني/يناير، فضلا عن المبادرات الدولية والإقليمية الأخرى على زيادة الوعي بالتحديات المتعددة في منطقة الساحل وضرورة أن يساعد المجتمع الدولي بلدان المنطقة على تعزيز جهودها لتحقيق الاستقرار للتصدي للتهديدات الناشئة والتحديات الإنمائية.

وتشكل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مسؤولية عالمية وهي تتطلب نهجا أوسع يتجاوز الأمن. وينبغي أن يشتمل هذا النهج على التنمية والحد من الفقر والحكم الرشيد، فضلا عن ضمان التنفيذ الكامل لرؤية الاتحاد الأفريقي بشأن إسكات البنادق في أفريقيا. ومن هنا تأتي الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي جميع المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تعبئة الإرادة السياسية والموارد للتصدي للتحديات في المنطقة، مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي أقرها المجلس في عام 2013 ويلزم تنفيذها بشكل حاسم.

ونعتقد أن المنطقة قادرة على انتشال نفسها من الأزمة الراهنة بالعمل على وضع خريطة طريق متكاملة من هذا القبيل، بدعم من المجتمع الدولي ومشاركة وملكية شبابها ومجتمعاتها المحلية، من أجل إرساء الأساس لمستقبل مزدهر.

بيان وزير الدفاع في إستونيا، يوري لويك

أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة بشأن التطورات في مالي. وأود أيضا أن أشكر السيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، على ملاحظاته الثاقبة.

إن الحالة في منطقة الساحل، بما في ذلك في مالي، معقدة للغاية على صعيد التطورات الأمنية والسياسية على حد سواء. وتتطلب الحالة الدينامية السريعة التطور في المنطقة اهتماما مستمر. وبالإضافة إلى الوجود النشط للجماعات الإرهابية، تتصاعد التوترات داخل المجتمعات المحلية. وتصبح الخطوط الفاصلة بين الإرهاب الجهادي والعنف العرقي غير واضحة بشكل متزايد.

وبالإضافة إلى الحالة الهشة بالفعل، أضافت جائحة فيروس كورونا على المستوى العالمي درجة أخرى من انعدام الأمن. وتقدر إستونيا الجهود التي تبذلها السلطات المالية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان لاتخاذ تدابير فورية لوقف انتشار الفيروس.

إن إستونيا بلد مساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونشارك في بعثات الاتحاد الأوروبي للتدريب وبناء القدرات. ونضاعف حاليا مساهمتنا في عملية بارخان لمكافحة الإرهاب، ولا سيما في قوة العمليات الخاصة "تاكوبا" التابعة لها. ولذلك، فإننا نتابع بقلق بالغ الاتجاهات السلبية في الحالة الأمنية في المنطقة بأسرها.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لما تبذله من جهود متواصلة لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين في وسط مالي. ونشيد أيضا بالبعثة المتكاملة على الدعم الذي قدمته إلى السلطات المالية في إجراء الانتخابات التشريعية.

ولا يزال اتفاق السلام هو الأساس للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في مالي. وفي هذا الصدد، نؤيد قيادة حكومة مالي وجهودها في تنفيذ اتفاق السلام. والجهود التي بُذلت مؤخرا لإعادة بسط سلطة الحكومة المركزية في أجزاء من وسط مالي ضرورية وجديرة بالترحيب. ومما يشجعنا أيضا الخطوات الإيجابية نحو إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها التابعة للقوات المسلحة المالية في الشمال. ويجب أن نأخذ في الاعتبار ذلك التقدم، وأن نضع في اعتبارنا في الوقت نفسه أن أي فراغ في السلطة على الصعيد المحلي يمكن أن تستغله الجماعات المتطرفة في محاولة منها لزعزعة الاستقرار. ويشكل وجود قوات ومؤسسات الأمن الوطنية رادعا، ودورها في حماية المدنيين أمر حيوي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الوجود سيفسح المجال لقيام الخدمات الحكومية بمهامها، التي تمس الحاجة إليها.

ولا يمكن أن يتحقق السلام الطويل الأجل في مالي إلا من خلال عملية سياسية شاملة. وينبغي، في ذلك الصدد، مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة. وذلك يشمل تنفيذ التوصيات التي قدمت خلال حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في كانون الثاني/يناير. ومما يشجعنا أن الانتخابات البرلمانية في مالي أسفرت عن زيادة في عدد الممثلات المنتخبات في الجمعية الوطنية بثلاثة أضعاف تقريبا. ونشدد على أهمية اتخاذ تدابير عملية لدعم وتيسير المشاركة السياسية للمرأة، بالاستفادة من الخبرة المكتسبة.

وتشكل محاربة الإفلات من العقاب جزءاً لا يتجزأ من استعادة وجود الدولة. وعلينا أن نكفل أن تتم جميع أنشطة مكافحة الإرهاب في احترام تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن نتصدى لجميع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وأن نحاسب جميع مرتكبيها بغض النظر عن وضعهم. إن الهجوم على قرنتين في منطقة موبتي الأسبوع الماضي، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 30 مدنياً، يتطلب إجراء تحقيق شفاف. فبدون المساءلة عن الجرائم المرتكبة وتحقيق العدالة للضحايا، ستستمر مظالم المجتمع في الانفجار وإدامة دورة العنف.

وأود أن أشدد على الأهمية الحاسمة لحماية السكان المدنيين، لا سيما في الحالة المتدهورة في وسط مالي. فجميع الهجمات ضد المدنيين، وكذلك ضد القوات الوطنية والدولية، غير مقبولة ويجب وقفها. وتضطلع السلطات المالية، في ذلك الصدد، بدور رئيسي في حماية المدنيين والحد من العنف واستعادة العلاقات السلمية بين المجتمعات المحلية. وينبغي أن تركز خطة البعثة المتكاملة للتكيف على قدرة البعثة على التنقل ومرورتها من أجل زيادة قدرة البعثة المتكاملة على توفير الأمن وحماية السكان المحليين. وينبغي كذلك تعزيز نظم الإنذار المبكر التابعة للبعثة لكي تكون أفضل استعداداً لحماية المدنيين وحفظه السلام أنفسهم. غير أن مفتاح النجاح هو مسؤولية واستعداد البلدان المساهمة بقوات لضمان حصول قواتها على التدريب والمعدات والقدرات الكافية التي تخص ببيئة العمليات في مالي.

وأود أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل البعثة المتكاملة، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في مالي، دعماً لحكومة مالي لتحقيق السلام الدائم في البلد. ونشاط الأمين العام تقييمه بأن خروج البعثة في نهاية المطاف يحتاج إلى تخطيط دقيق ويجب ألا يحدث قبل الأوان. وتؤيد إستونيا تمديد مجلس الأمن للولاية تأييداً تاماً.

بيان نائبة وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، كانديث ماشيغو - دلاميني

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر وزير خارجية فرنسا، جون - إيف لودريون، على عقد هذه الجلسة. فتوقيتها حسن إذ يستعد مجلس الأمن لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في وقت لاحق من هذا الشهر. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، فخامة الرئيس السابق بيبير بويويا، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

إننا نجتمع اليوم في الوقت الذي يواصل فيه المجتمع العالمي التخفيف من الأثر المدمر لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وقد أثرت هذه الجائحة علينا جميعا بطرق عديدة، بما في ذلك جهود مختلف أصحاب المصلحة المسؤولين عن تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد شعرنا بالحزن عندما علمنا بوفاة اثنين من حفظة السلام التابعين للبعثة في الآونة الأخيرة بسبب هذه الجائحة. فحفظة السلام في الخطوط الأمامية لجهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن، ونعرب عن تعازينا لأسرهم خلال هذه الأوقات العصبية.

لقد حدث عدد من التطورات في مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا في الأشهر الأخيرة. ولذلك تود جنوب أفريقيا أن تتشاطر بعض الملاحظات بشأن الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية في مالي، وكذلك بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والبعثة المتكاملة.

أولا، يظل يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل بسبب تزايد الهجمات الإرهابية والعنف الطائفي، لا سيما في وسط مالي. ومما يثير القلق كذلك أن الجماعات الإرهابية قد استغلت جائحة كوفيد-19 لتوسيع نطاق انتشارها وتكثيف أنشطتها.

ونأسف لأن استمرار هذا العنف أودى بحياة عدد كبير جدا من البشر، بمن في ذلك أفراد حفظ السلام وقوات الدفاع والأمن المالية والمدنيون. ومن المؤكد أن تجبر هذه التطورات المجلس على مواصلة تقديم الدعم لشعب مالي من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

ثانيا، تدعو الحالة الإنسانية السائدة إلى القلق. فيجب بذل مزيد من الجهود للتخفيف من تدهور الحالة الإنسانية نتيجة لاستمرار العنف، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19 هذه. ونسلم بأن الجائحة أسفرت عن آثار سلبية على الفئات الأكثر ضعفا والمشردين داخليا واللاجئين، لا سيما النساء والفتيات. وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المعونة الإنسانية إلى المحتاجين والمساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية في مالي، التي لا تزال تعاني من نقص التمويل. ومن المهم كذلك أن يكون الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية من دون عوائق.

ثالثا، إن إحراز التقدم نحو استعادة سلطة الدولة والسلام المستدام يتوقف على إحراز تقدم في العمليات السياسية التي تسترشد باتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015. ونرحب، في ذلك السياق، بالحوار الوطني الكبير الشامل الذي اختتم في كانون الأول/ديسمبر 2019، والذي أرسى الأساس للانتخابات التشريعية الوطنية التي أجريت مؤخرا. ونأمل أن يمهد تنصيب الجمعية الوطنية المنتخبة حديثا الطريق أمام الإصلاحات المؤسسية والسياسية المتوخاة.

وتتطلب معظم الإصلاحات التزام جميع الأطراف ذات الصلة بصورة جماعية. ويشجعنا التقدم المحرز في نشر القوات المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها كخطوة أساسية نحو استعادة سلطة الدولة في شمال مالي. وهذا يدل على أن المالين قادرون على إعادة بناء دولتهم. فكما يقال، حيثما تتوفر الإرادة، توجد الوسيلة.

ولذلك، نشجع الأطراف المالية على كفالة التشغيل الكامل لتلك القوات المنتشرة وعلى مضاعفة جهودها من أجل المزيد من عمليات الانتشار في أجزاء أخرى من البلد. فهذا سيعزز الحفاظ على السلامة الإقليمية لمالي وسيادتها، وسيكون بمثابة تدبير لبناء الثقة بين الأطراف الموقعة. ونحن نشيد بالبعثة المتكاملة على تقديمها المساعدة اللازمة لتلك العملية.

ويظل حتميا، طوال العملية، أن تمتنع الأطراف الموقعة عن التوصل من التزاماتها، لا سيما فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، فضلا عن الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتشيد جنوب أفريقيا، كبلد وكجزء من قارة تدعم بقوة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بالخطوات الكبيرة التي قطعتها السلطات المالية في دفع مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية وعمليات السلام، كما يتضح من زيادة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية وشملها في لجنة رصد الاتفاق. فهذا بالفعل تطور إيجابي ينبغي تطويره من أجل تعزيز المشاركة الشاملة والمجدية في عمليات السلام في مالي وفي ملكيتها الوطنية.

ونثق أيضا على أنه ولأجل التغلب على تحديات عدم الاستقرار وانعدام الأمن، يجب تحديد دوافعها وأسبابها الجذرية مع التصدي لها بصورة كافية. ومن الضروري اتباع نهج شامل وكلي يستند إلى التدخلات السياسية والاقتصادية والأمنية للتصدي للتحديات التي تواجه مالي. وفي ذلك الصدد، تعتبر منطقة التنمية الشمالية مبادرة مهمة يجب دعمها وتفعيلها بالكامل للمساعدة في تحقيق التنمية في المناطق الشمالية. وبالمثل، نحث على دعم وتنفيذ إعلان باماكو لعام 2019 بشأن الحصول على الموارد الطبيعية والنزاعات بين المجتمعات المحلية.

رابعا، تود جنوب أفريقيا أن تتناول الدور الحيوي الذي تضطلع به القوة المشتركة لمنطقة الساحل التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتتطلب الجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية والمنطقة دعما دوليا لكي يتسنى لها تحقيق النجاح. ونشعر في ذلك الصدد بالامتنان للبرعات السخية التي قدمت حتى الآن. ونحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرى أن تقديم الدعم العملي واللوجستي المستدام الذي يمكن التنبؤ به الذي تتسقه الأمم المتحدة ضروري وعاجل. ويتسم بالأهمية نفسها دور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم القوة المشتركة.

وفي ذلك الصدد، فإن المبادرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بنشر 3 000 جندي لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالإضافة إلى اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لخطة العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا، تكمل الجهود الجماعية التي تحتاج إليها مالي وكذلك المنطقة أيضا.

وبما أن البعثة المتكاملة قد قدمت مساهمة قيمة في تحقيق الاستقرار في مالي، فإننا نؤيد تمديد ولايتها لأجل مواصلة تقديم المساعدة إلى مالي، وخاصة لأجل حماية المدنيين وتنفيذ اتفاق السلام واستعادة سلطة الدولة في شمال ووسط مالي.

ختاماً، نود اعتناء هذه اللحظة للإشادة بحفظة السلام المتوفين، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى والذين ما زالوا يعانون من الإصابة بمرض فيروس كورونا. ونعرب أيضاً عن تضامننا مع النساء والرجال الذين يشكلون جزءاً من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويواصلون المضي قدماً على الرغم من عملهم في بيئة معقدة وخطيرة.

المرفق العاشر

بيان الممثل الخاص لرئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع ووزير الدولة للكمونث والأمم المتحدة، اللورد أحمد

أشكر الوزير لو دريان والرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لمناقشة هذا الموضوع الهام للحالة في مالي. ويسرني انضمام معالي وزير خارجية مالي، درامي، إلينا اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لسعادة الأمين العام غوتيريش والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل ومالي، السيد بويويا، على تعزيز أهمية الاستجابة الدولية المنسقة. ونرحب كذلك بالتزام الاتحاد الأفريقي إزاء مالي والمنطقة، بما في ذلك نشر قوات الاتحاد الأفريقي. وأود أن أؤكد لجميع الزملاء أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل مع جميع أعضاء المجلس، من خلال الأمم المتحدة والتحالف الجديد من أجل منطقة الساحل، وكذلك على الصعيد الثنائي، لدعم التقدم في مالي.

وإذ يجتمع مجلس الأمن هذا الشهر للنظر في التقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن تجديد ولايتها، نود، شأننا شأن الآخرين، أن ننضم إلى أولئك الذين يشيدون بالتضحيات الكبيرة التي قدمها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة العاملون من أجل السلام في مالي. ففي غضون سبع سنوات لقي أكثر من 200 فرد حتفهم أثناء الخدمة في البعثة المتكاملة. وتشكل آفة مرض فيروس كورونا الآن تحديا إضافيا لأولئك الذين يعملون على خط المواجهة في هذه البعثة. وأود أشاطر الآخرين والأمين العام الإشادة بجميع حفظة السلام الشجعان الذين فقدوا أرواحهم، بمن فيهم الاثنان اللذان لقيتا حتفهما بشكل مأساوي مؤخرا في مالي بسبب هذه الجائحة العالمية.

ويواصل عمل حفظة السلام إنقاذ الأرواح. وكما سمعنا اليوم، لا تزال البعثة المتكاملة تؤثر تأثيرا مباشرا تماما في الميدان من خلال عملها لدعم حكومة مالي والأطراف الموقعة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر في عام 2015. ولا شك أن الانتخابات التشريعية التي أجريت مؤخرا والنشر الجزئي للجيش المعاد تشكيله في شمال البلد، فضلا عن الحوار السياسي الوطني الشامل، بما في ذلك، المشاركة المهمة للغاية للمرأة، تشكل جميعا مؤشرات قوية على التقدم.

ولذلك أرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2020/476). وإذ نمضي قدما، ينبغي أن نواصل دعم البعثة المتكاملة، وأن ندعو حكومة مالي إلى ألا تدخر جهدا على الإطلاق في التنفيذ الكامل لجميع متطلبات اتفاق السلام. في ذلك الصدد وإذ نفكر في الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) فإنه يجب علينا جميعا الالتزام التام بأن تضطلع المرأة بدور كامل ومتكامل وفعال وهادف في جميع مراحل هذه العملية المهمة.

ولكي تتجح الأهداف المنقحة لشمال البلد على النحو المبين في الولاية، فلا بد من أن تكون طموحة وممكنة لتحقيق. ويجب أن تساعد المعايير الجديدة على استعادة سلطة الدولة والتصدي للإفلات من العقاب في وسط البلد. ويجب أن تسهم التقارير والادعاءات الأخيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في حفز جهود البعثة المتكاملة لحماية المدنيين والحث على المساءلة - وهي نقطة أوضحها الوزير هيكو ماس بشكل جيد.

ونعتزم زيادة مساهمتنا هذا العام زيادة كبيرة بنشر 250 جنديا من المملكة المتحدة في دوريات مشاة آلية للاستطلاع البعيد المدى. ويحدوني الأمل في أن يتضاعف نجاحنا بهذا الالتزام خلال السنوات الثلاث المقبلة، وفقا لاعتقادنا. وسيعزز ذلك أمن وسلامة جميع حفظة السلام، فضلا عن شموله لإصلاح مهمة حفظ السلام نفسها. وأخيرا، تلتزم المملكة المتحدة بدعم تحسين أداء البعثات من خلال دعمها الثنائي وعرضها التدريبي للبلدان المساهمة بقوات.

ختاما، وعلى الرغم من تعقيد ولاية البعثة المتكاملة وأن حجم التحدي الذي تواجهه يجعلها أكثر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تكلفة، يجب علينا أن نقر إيجابا بأننا ما زلنا نحرز تقدما. وإذا نستعرض ذلك التقدم ونتفق على طريق المضي قدما معا، يجب أن نذكر أنفسنا بأن البعثة المتكاملة ليست حلا دائما في حد ذاتها بل طريقا إلى وسيلة لتحقيق الغاية وإلى حل أكثر استدامة وأطول أمدا.

تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تكييف البعثة وتحسينها ونحن نسعى إلى إحلال سلام واستقرار دائمين في مالي. لذلك، وعلى الرغم من التقلبات في البيئة التي شهدناها بسبب استمرار وجود الجماعات المسلحة المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، ستواصل المملكة المتحدة دعم خطة التكيف التي تقوم بها البعثة من أجل توفير قوة أكثر سرعة واستجابة وقابلية للتكيف لمواجهة هذه التحديات. والمملكة المتحدة فخورة بأداء دورها. وسنواصل على نطاق المنظومة بأسرها، تمويل تنفيذ سياسة استخبارات حفظ السلام التي تدعم جمع المعلومات الاستخباراتية غير السرية. ومن شأن هذا أن يرشد نهج تخطيط البعثة برمتها على نحو يؤدي إلى تحسين سلامة أفراد البعثة وحماية المدنيين على حد سواء. وأود أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء أننا سنواصل تمويل النظام الشامل لتقييم الأداء الذي يرشد صانعي القرار بوصفه جزءا من إطار متكامل لأداء السياسات. وما زلنا ملتزمين، شأننا شأن الآخرين، بالاضطلاع بدورنا في مالي من خلال الأمم المتحدة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، السيد جانغ جون

أشكركم، سيدي، على ترؤسكم هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، على إحاطتهما.

ويسرنا أن نرى التطورات الإيجابية المستمرة في الحالة السياسية في مالي. وكننتيجة هامة للحوار الوطني الشامل للجميع، أجريت الانتخابات التشريعية بنجاح في أوائل هذا العام، وأعيد نشر وحدات القوات المسلحة الوطنية المعاد تشكيلها في شمال مالي، كما تمت مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويشجعنا أن نرى هذا التقدم، ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة مالي وشعبها في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، لاحظنا أيضا أن الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي تواجه تحديات متزايدة ناجمة عن الأنشطة الإرهابية المتواترة والعنف القبلي، مما جعل الحالة الإنسانية أكثر حدة. تتوقع هذه الحالة بشكل خطير عملية السلام والتنمية في مالي. وبعد أن قرأنا تقرير الأمين العام (S/2020/476) واستمعنا إلى الإحاطتين، أود أن أشاطركم النقاط التالية:

أولا، ينبغي تعزيز الزخم السياسي الإيجابي الحالي. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف في مالي التقدم المحرز في الحوار الوطني والانتخابات التشريعية بوصفه فرصة لتوطيد الزخم الإيجابي وتعزيز الثقة المتبادلة والعمل معا من أجل السلام والتنمية في مالي. وترحب الصين بإعادة نشر وحدات القوات المسلحة الوطنية المعاد تشكيلها في شمال مالي وتلاحظ أن العملية تواجه بعض الصعوبات. ونأمل أن تتمكن الأطراف ذات الصلة من حل خلافاتها عن طريق الحوار ومواصلة تنفيذ اتفاق السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد مالي في تعزيز قدرتها على التنمية والحكم المستقلين، مع احترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، ينبغي بذل مزيد من الجهود والاستثمار في مكافحة الإرهاب في المنطقة. فالإرهاب يشكل تحديا خطيرا يواجه مالي وغيرها من بلدان الساحل. ولهذا السبب عقد مجلس الأمن في آذار/مارس مناقشة (انظر S/PV.8743) واعتمد بيانا رئاسيا (S/PRST/2020/5) بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وينبغي تنفيذ ما جاء فيه. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم حكومة مالي في تحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب، والنهوض بالتعاون الإقليمي، وتعزيز الحد من الفقر، ومكافحة الإرهاب من خلال نهج متكامل. وفي هذا الصدد، من الضروري تقديم الدعم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. لقد قدمت الصين 300 مليون يوان إلى القوة المشتركة وعمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتقديمها دعما لوجستيا هاما للقوة المشتركة، ونشكر الأمين العام على التوصية بثلاثة خيارات لمواصلة تحسين نموذج الدعم. وسنشارك بنشاط في مناقشات مجلس الأمن في هذا الصدد.

ثالثا، ينبغي بذل جهود متواصلة للقضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من خلال التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة مالي على تحسين أساسها الاقتصادي والإسراع في تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على ذاتها. ستساعد هذه الجهود على القضاء على الأسباب الجذرية للعديد من المشاكل في مالي. ونرحب بإعلان رئيس وزراء مالي، خلال زيارته لشمال مالي في آذار/مارس، عن

سلسلة من مشاريع البنية التحتية الرامية إلى تعزيز منطقة التنمية الشمالية. ونأمل بذل جهود أخرى لمتابعة تلك المشاريع وتوفير الخدمات الأساسية لسكان الشمال وتحسين سبل عيشهم.

رابعا، ينبغي مواصلة تقديم الدعم الذي تحتاج إليه البعثة المتكاملة. فقد اضطلعت البعثة المتكاملة بدور هام في صون السلام والاستقرار وتعزيز عملية المصالحة في مالي. وتؤيد الصين تمديد ولاية البعثة المتكاملة لمدة سنة واحدة، على نحو ما أوصى به الأمين العام. وقد أرسلت الصين، بوصفها بلدا رئيسيا مساهما بقوات في البعثة المتكاملة، سبع دفعات من حفظة السلام إلى البعثة المتكاملة، ويؤدي حاليا 426 من حفظة السلام الصينيين مهام مختلفة في البعثة. وتؤيد خطة التكيف التي وضعتها البعثة المتكاملة وقد تعهدنا بالنظر فعليا في إرسال وحدة لمنظومة طائرات مسيّرة. ويحدونا أمل صادق في أن تنفذ البعثة المتكاملة بنشاط القرار 2518 (2020) بشأن سلامة حفظة السلام، الذي اتخذ في آذار/مارس، من أجل توفير الحماية الفعالة لسلامة وأمن حفظة السلام وضمان توفير الإمدادات الأمنية اللازمة.

تواجه القارة الأفريقية تحديا لم يسبق له مثيل يتمثل في جائحة مرض فيروس كورونا. وكما أكد الرئيس شي جينبنغ في خطابه أمام جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين، ينبغي أن تكون مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، في المعركة ضد الجائحة على رأس أولويات المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم المادي والتقني وبالأفراد إلى البلدان الأفريقية. قدمت الصين كمية كبيرة من المساعدات الطبية إلى أكثر من 50 دولة أفريقية من بينها مالي والاتحاد الأفريقي وأرسلت 148 خبيرا طبيا إلى 11 دولة أفريقية. وسنضع آلية تعاون لمستشفياتنا للاقتران بـ 30 مستشفى أفريقيا، والتعجيل ببناء مقر المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها في مجال الوقاية من الأمراض ومكافحتها. وبمجرد توافر اللقاح في الصين، سنجعله منفعة عامة عالمية ونتأكد من أن تكون البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية من بين أوائل البلدان المستفيدة. ويحدونا أمل صادق في أن تهزم أفريقيا الجائحة وتستعيد الأمل في جميع أنحاء القارة، بجهود مشتركة من جانبنا جميعا.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أولاً، أود أن أرحب بكم، سيدي، وأن أشكركم على ترؤسكم هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل بيبير بويويا على إحاطتهما.

وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تواصل بذل قصارى جهدها لتنفيذ ولايتها. وأود أيضاً أن أشيد بجميع الأفراد الذين ضحوا بأرواحهم في هذا المسعى النبيل، بمن فيهم اثنان من حفظة السلام فقدوا حياتهما في السعي من أجل السلام في مالي. وأود أن أشاطركم ثلاث نقاط.

أولاً، يشجعنا التقدم المحرز حتى الآن. وكما ذكر الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، فإن الحوار الوطني الشامل للجميع قد أثار آمالاً كثيرة. ونرحب أيضاً بإجراء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، التي شهدت زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في عدد النساء المنتخبات في الجمعية الوطنية، وهو نأ جدير بالترحيب.

كما أن إعادة نشر الجيش المعاد تشكيله في غاو وكيدال وميناكا وتمبكتو أمر هام من الناحية السياسية، لأنه يمثل عودة لوجود الدولة في الشمال.

يحدث كل هذا على خلفية جائحة مرض فيروس كورونا، التي تشكل تحدياً كبيراً.

ونرى أن من الأهمية بمكان مواصلة دعم جميع الجهات المعنية المالية في التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبالمضي قدماً، ينبغي تركيز جميع الجهود على إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك: إجراء الاستفتاء الدستوري؛ ونقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية؛ والمرحلة الاستدراكية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتنفيذ مشاريع رائدة للمنطقة المشمولة بالتنمية في المناطق الشمالية.

ثانياً، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة. وندين جميع الهجمات التي تستهدف البعثة المتكاملة والقوات الدولية في مالي. ونود أن نعيد التأكيد على أن أي هجوم على موظفي الأمم المتحدة أمر غير مقبول وأنه يجب تقديم الجناة إلى العدالة.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء الاشتباكات المستمرة بين الميليشيات، فضلاً عن العنف بين القبائل، ما أسفر عن وقوع العديد من الإصابات.

وعلى الرغم من هذه المشاكل، حققت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أداء جيداً نسبياً وشرعت في تنفيذ خطة تكيف حاسمة. ونحن نؤيد تلك الخطة والجهود المبذولة لبناء القدرات المطلوبة. وقد أعلننا تعهدنا الأولي بخطة التكيف التي وضعها البعثة، وسنواصل استكشاف إمكانيات الدعم في المستقبل. وكما ذكرت في مناسبات عديدة، بما في ذلك في قاعة مجلس الأمن، فإننا فخورون بإسهام حفظة السلام التابعين لنا، بمن فيهم أفراد البعثة من النساء. ولدينا حالياً أكثر من 1 600 من حفظة السلام المنتشرين في بعثات مختلفة في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية توفير الموارد الكافية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وكما أكد قائد القوة مجدداً خلال الجلسة التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/2020/514)، يجب

أن توفر للبعثة المتكاملة الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها بشكل سليم. ولذلك ندعو جميع البلدان إلى الوفاء بمساهماتها غير المسددة، الأمر الذي سيكون حاسماً لتحسين أداء عمليات حفظ السلام.

وتمشيا مع نداء الأمين العام، ندعو أيضاً جميع البلدان إلى كفالة موثوقية الميزانية العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإمكانية التنبؤ بها، وتجنب تخفيض الميزانية الحالية، التي كانت تعاني لم تكن كافية أصلاً للاضطلاع ببعثات حفظ السلام بشكل سليم.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نلاحظ تقييم الأمين العام فيما يتعلق بدعم البعثة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونؤكد أنه يجب علينا أن نواصل النظر في الخيارات المطروحة لتعزيز الدعم الدولي. ونحن، شأننا شأن المتكلمين الآخرين، نؤيد أيضاً تمديد ولاية البعثة المتكاملة.

ثالثاً، لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي إلا من خلال اتباع نهج شامل. ويشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية، والحد من العنف المجتمعي، وتفكيك الميليشيات، وإيجاد الفرص للشباب. ومن المهم أيضاً تخفيف المعاناة الإنسانية، والتصدي للتشرد، ومكافحة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الختام، نتفق مع الأمين العام على أن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام يظل الطريق النافذ لتحقيق الاستقرار في مالي. ويتسم حضور البعثة المتكاملة بأهمية بالغة، ولا تزال ولايتها مطابقة لمقتضى الحال. ونحن بحاجة إلى مواصلة دعم أصحاب المصلحة الماليين وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، من أجل دفع عملية السلام قدماً على الرغم من هذا الوقت العصيب. ويجب أن نعمل معاً من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرخاء على المدى الطويل في البلد. وستواصل إندونيسيا دعمها وإسهامها في هذا الصدد.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكر الأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل على إحاطتهما.

في الوقت الذي تسلك فيه مالي مسارات نحو السلام الدائم والتنمية التي محورها الإنسان، بدعم من المجتمع الدولي، تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتقدم المحرز مؤخرا نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وفي هذا الصدد، يبرز الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لإعادة نشر وحدات الجيش المالي المعاد تشكيلها في شمال البلد، وتعزيز قدرات الشرطة، وعقد البلد للجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في 19 نيسان/أبريل، على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وتشير الزيادة في عدد النساء المنتخبات لعضوية الهيئة التشريعية، من 14 إلى 41 امرأة، إلى تحولات رمزية ونوعية في شروط التعامل مع المرأة. ونرحب أيضا بالخطوات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في آلية متابعة الاتفاق، والتعيين الوشيك لست نساء في لجنة رصد الاتفاق، ونشجع على زيادة إرساء الديمقراطية فيما يتعلق بالشأن الجنساني وشؤون الشباب في جميع المؤسسات العامة، على النحو المبين في الاتفاق.

ويجب الإشادة بحكومة مالي، لمواجهتها لكوفيد-19، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ولا سيما توفير الإمدادات الصحية لمؤسسات العدالة والإفراج عن السجناء من أجل حماية الأشخاص في مرافق الاحتجاز، وكذلك للنهج المنسق الذي اتبعته في العمل مع الجهات الفاعلة العامة والخاصة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية للتخفيف من آثار المرض. وكذلك فإن الدعم الذي قدمته البعثة لإنشاء لجان للمصالحة في وسط مالي، وجهودها الجارية لبناء القدرات في مجال المصالحة والتماسك الاجتماعي على الرغم من العقبات اللغوية، هي أمور جديرة بالثناء، نظرا لاستمرار الأعمال العدائية بين القبائل في المنطقة الوسطى.

وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين الهجمات الإرهابية المستمرة في مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا. ونعرب عن تعاطفنا العميق مع أسر المدنيين وحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في الأشهر القليلة الماضية نتيجة لذلك العنف.

ومع استمرار تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمشردين داخليا في مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا، تظل مكافحة التطرف العنيف والعنف الطائفي ضرورة ملحة. ويجب أن نؤكد أن هذه الحالة تعزى في المقام الأول إلى النزاع المسلح وتغير المناخ. ونؤيد الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملها في الدفاع عن المنطقة الثلاثية الحدود ومنطقة الساحل عموما. ونكرر أيضا الطلب الذي تقدمت به بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكرره مؤخرا الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين، بأن توضع القوة المشتركة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وسيكون ذلك مستصوبا بالنظر إلى محدودية قدرة البعثة وولايتها فيما يتعلق بتقديم الدعم خارج مالي، ولكون الجماعات الإرهابية المسلحة مرتبطة في شبكات كبيرة عابرة للحدود في المنطقة. وعلى الرغم من هذه القيود، نرحب بما تبذله البعثة من جهود لتكثيف القوات من أجل تحقيق وضعية تُمكن المزيد من الحركة والمرونة، تمشيا مع مبادئ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد أن السلام الدائم يتطلب السعي في آن واحد إلى تحقيق جدول أعمال أمني شامل، فضلا عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع. ويتطلب السلام الدائم أيضا تجديد العقد الاجتماعي الذي تعيد فيه الدولة، بدعم من شركائها الدوليين، بسط سلطتها عن طريق حماية المدنيين وتعزيز المؤسسات الرئيسية. ونرحب بالجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق اللامركزية في الخدمات الحكومية الرئيسية؛ وتشغيل منطقة التنمية الشمالية؛ وزيادة التركيز على التعليم والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والناجين من العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات؛ والتعاون مع منظمات المرأة والشباب في مالي التي تسعى حاليا لتنفيذ استراتيجيات للتكيف والمرونة من أجل التنمية الاقتصادية. إننا نقف إلى جانب المالبين وهم على وشك تحقيق مستقبل يتجاوز حدود العنف والنزاعات جائحة وكوفيد-19 وسوء الأحوال المناخية.

المرفق الرابع عشر

بيان الوزير المستشار للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، مارك سيمونوف

أشكر الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص بويويا على إحاطتهما اليوم. وأرحب بوزير الخارجية لو دريان ودرامي وجميع وزراء الخارجية في المجلس، وأشكركم، سيدي، على عقد هذه الإحاطة.

لقد التزمت دولتكم، سيدي الرئيس، بتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل لصالح عشرات الملايين من سكانها الذين يريدون مستقبلاً أفضل خالياً من التهديد اليومي للجماعات الإرهابية والاتجار الواسع النطاق بالمخدرات والأسلحة وحتى البشر. وأود أن أهنئكم وأهنئ قوات بلدكم الشجاعة على قتل زعيم تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا، عبد المالك دروكدال، إلى جانب الأعضاء المقربين منه، في الأسبوع الماضي. إن هذه العملية الجريئة وغيرها، مثل القبض على أحد كبار قادة تنظيم الدولة الإسلامية في مالي الشهر الماضي، تُوجّه ضربات قاسية للجماعات الإرهابية التي لا تهدد سكان منطقتي الساحل والمغرب العربي فحسب، بل تهددنا نحن جميعاً المجتمعين هنا اليوم. ونحن ممتنون للترام فرنسا وتضحياتها.

وقد أعادت قمة بو المعقودة في كانون الثاني/يناير تنشيط جهود المنطقة لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل، ونرحب بالاجتماع الوزاري المقرر عقده غداً بشأن التحالف من أجل الساحل وهدفه المتمثل في تحسين التنسيق.

وتدرك الولايات المتحدة كذلك أن تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة ليس جهداً مشتركاً. ففي الشهر الماضي، قُتل

ثلاثة من حفظة السلام التشاديين في شمال مالي - وهو تذكير صارخ بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تظل أخطر بعثة لحفظ السلام في العالم. وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها وتقديرها لقوات البعثة المتكاملة وأفراد شرطتها وعناصرها المدنية وغيرهم من قوات الأمن في المنطقة، الذين تعزز تضحياتهم الشخصية السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. كما ندرك التحديات التي يشكلها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ونثني على البعثة لاتخاذها الخطوات اللازمة لحماية أفرادها والسكان المدنيين أثناء إنجاز مهمتها. وننعي موظفي البعثة اللذين راحا ضحية كوفيد-19 ونتمنى الشفاء العاجل للمرضى.

وفي الوقت الذي يجدد فيه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في مالي لعامها الثامن، يجب أن ننتبه إلى نمط تقاعس الأطراف الموقعة على اتفاق الجزائر لعام 2015 بشأن السلام والمصالحة في مالي عن تنفيذه. فلم تحقق معظم النقاط المرجعية المنصوص عليها في ولاية العام الماضي. والإصلاح الدستوري ونقل خدمات الدولة بعيدان كل البعد عن الاكتمال؛ ولم تُنفذ أي مشاريع تجريبية في منطقة التنمية الشمالية؛ وعلى الرغم من أن تنفيذ هدف إعادة نشر 3 000 فرد من القوات المالية المعاد تشكيلها قد اعتوره القصور بواقع 500 فرد فقط، فإن العديد من أفراد هذه القوات لا يزالون أبعد ما يكونون عن الجاهزية للقيام بعمليات وما زالوا يتلقون الدعم والحماية من قوات الأمم المتحدة.

وفي ذات الوقت، لا يزال شعب مالي يعاني في ظل عملية سلام متعثرة. ويستمر قتل المدنيين الأبرياء وتشويههم جراء الهجمات الإرهابية والعنف القبلي. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الإنسانية تزداد سوءاً - فقد زاد عدد النازحين في مالي بأكثر من الضعف خلال العام المنقضي ويعاني الملايين من الناس

من انعدام الأمن الغذائي. وتؤدي عدم قدرة الأطراف الموقعة على إحراز تقدم كبير منذ توقيع الاتفاق في عام 2015 إلى إدامة تدهور البيئة الأمنية في منطقة الساحل وتحول دون تنفيذ بعثة الأمم المتحدة لولايتها بالكامل.

إن لدينا فرصة هائلة للاستفادة من تجديد الولاية هذا لإحداث تغيير حقيقي ودائم لشعب مالي. ويبدأ ذلك بتحفيز الأطراف على تنفيذ النقاط المرجعية المنصوص عليها في الولاية. ويجب على البعثة أن تبدأ في التخطيط لانسحابها التدريجي وخروجها في نهاية المطاف، حتى يمكن بناء ثقة حقيقية بين الجماعات المسلحة الموقعة وحكومة مالي وحتى يتسنى للحكومة أيضا أن تكتسب الثقة في تولي مسؤوليات البلد الأمنية. وينبغي للبعثة أن تقيم متى يمكنها إجراء خفض في عدد القوات لإرسال رسالة مفادها أن المجلس يتوقع ألا يكون وجود البعثة دائما.

ويجب على المجلس كذلك أن يواصل زيادة كفاءة البعثة وفعاليتها من خلال دعم خطة القائد لتكيف القوات وتحسين نوعية القوات والشرطة على مستوى البعثة بالكامل. وننتهي على عمل قائد القوة، الفريق غيلينسبور، في إعطاء الأولوية لأداء القوات ومحاسبة ذوي الأداء الضعيف. كما نشيد بجهوده الرامية إلى زيادة قدرات القوات إلى أقصى حد من خلال وضع خطة التكيف. وما زلنا ندعو الدول الأعضاء، التي لديها تلك القدرات، إلى النظر في تقديمها إلى البعثة المتكاملة. ونرغب في أن يقدم الأمين العام تقارير أكثر صراحة وأن يكون للقوة تأثير أكبر في كيفية استخدام وتوزيع مواردها.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بإرساء السلام والأمن وبناء مستقبل أكثر إشراقا لشعب مالي ومنطقة الساحل وغرب أفريقيا. وهذا هو السبب في أننا أكبر مساهم من الناحية المالية في البعثة المتكاملة وأكبر داعم لتدريب وحداتها قبل النشر. ولهذا السبب، أنفقنا بلايين الدولارات على الأمن والتنمية والمساعدة الإنسانية في مالي والمنطقة. كما إننا ملتزمون بدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال توفير المعدات والتدريب والدعم الاستشاري لسد الثغرات الحرجة في القدرات على أساس ثنائي، ونواصل دعوة البلدان الأخرى إلى أن تفعل الشيء نفسه.

كما أشار وكيل الأمين العام لعمليات السلام جان - بيير لأكروا في الأسبوع الماضي (انظر S/2020/515)، إن المتطرفين يحاولون الاستفادة من جائحة كوفيد-19 لتقويض سلطة الدولة وزعزعة استقرار الحكومات. وفي ظل فقدان أرواح الأبرياء يوميا وإغلاق المدارس وحرمان الكثيرين من الحصول على الخدمات الأساسية، يجب علينا جميعا أن نكون سباقين في مواجهة هذا الدمار والخطر.

وإذ أختتم بياني اليوم، أود أن أؤكد مرة أخرى امتناني لزملائي هنا الذين يقدمون الدعم الإنساني والعسكري اللازم لتعافي مالي والمنطقة ولجعلها مكانا أسلم كثيرا مما هو عليه الوضع الآن. وإذ نتنفس الصعداء بأن دروكدال وغيره من الجهات الفاعلة الشريرة لم يعودوا قادرين على إرهاب الناس، فإن التهديد يظل قائما. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل أقصى ما يمكنه لدعم عملية السلام وللعمل على التصدي للعنف والمشاكل السياسية التي تعصف بمالي. فالإرهاب يزدهر في ظل حالة عدم الاستقرار الحالية. ويجب علينا، كمجلس، أن لا نلن في عزمنا على مساعدة شعب مالي والملايين من أبناء الشعوب الأخرى في منطقة الساحل.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكركم، السيد جان - إيف لودريان، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة وعلى بيانكم.

كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل، على إحاطتهما الثابقتين.

كذلك أعرب عن ترحيبنا الحار بجميع الوزراء وعن تقديرنا لهم على بياناتهم.

نرحب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف الموقعة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الموقع في عام 2015. ومن المشجع أن نلاحظ أن حكومة مالي قد تصدت بسرعة، بدعم من فريق الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، لتقادي أي تأخير في تنفيذ الاتفاق السالف الذكر.

ونرحب كذلك بإجراء الانتخابات التشريعية في مالي بطريقة سلمية. ومن اللافت للنظر أن عدد النساء المنتخبات قد زاد بواقع ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة السابقة.

غير أنه لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية في مالي نتيجة للإرهاب والعنف القبلي. فقد زاد عدد الهجمات الإرهابية على المدنيين وحفظة السلام وقوات الأمن زيادة كبيرة في شمال ووسط مالي. ونود أن نتقدم بأحر التعازي للحكومة ولأسر حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الإرهابية الأخيرة.

كذلك يساورنا القلق إزاء سحب وجود الدولة في المناطق المعنية، لا سيما مع تشي جائحة كوفيد-19 التي تضاعف من الحالة الإنسانية والأمنية المتردية. ويعاني ما مجموعه 3.8 ملايين طفل في مالي حاليا من إغلاق المدارس، ومن المتوقع أن يواجه 1.3 مليون طفل مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى حد الأزمة.

ونرحب بدعم البعثة المتكاملة لإعادة نشر وحدات جيش مالي المعاد تشكيلها في شمال مالي. ونرحب أيضا بجهودها في سياق الاستجابة لطلبات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

غير أن البعثة ما فتئت تواجه أيضا تحديات وصعوبات هائلة في تنفيذ ولايتها في ظل انعدام الاستقرار وغياب الأمن في شمال ووسط البلد. ولذلك، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولا، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها للتعجيل بعمليات الإصلاح المتوخاة في اتفاق السلام. فمن الضروري أن تعزز الأطراف الموقعة الثقة المتبادلة وأن تعمل معا للحفاظ على زخم عملية السلام. ولا يزال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام هو السبيل الوحيد الممكن لأن تصبح مالي بلدا أكثر استقرارا وأمنا.

ثانيا، ندعو حكومة مالي والمنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الآخرين إلى تعزيز تعاونهم لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

ثالثاً، نحث حكومة مالي والأطراف المعنية الأخرى على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وحماية النساء والأطفال في شمال ووسط مالي. ويجب تقديم جميع مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

رابعاً، ندعو إلى اتباع نهج متسق ومتكامل لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية وتلك المتعلقة بتغير المناخ والتنمية في مالي. ولذلك، فإننا نرى أنه ينبغي تنظيم المزيد من حلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن بناء القدرات والدورات التدريبية للنساء والشباب في مجال التنمية المستدامة. وينبغي تنفيذ توصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى لتعزيز مشاركة المرأة تنفيذاً كاملاً. ومن الضروري كذلك أن تضاعف جميع الأطراف المعنية جهودها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً وتخفيف آثار كوفيد-19 المزعزعة للاستقرار.

في الختام، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام محمد صالح النظيف وبأفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين للالتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في مالي.

ونؤيد تجديد ولاية البعثة المتكاملة لفترة 12 شهراً على أساس احتياجات حكومة مالي وتمشياً مع قرارات مجلس الأمن. والتجديد سيساعد البعثة كذلك في مواصلة تنفيذ عملياتها في مالي وفي توفير الخدمات اللوجستية والدعم المعيشي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.